المصدر: الاهرام
التاريخ : ٢٧ مايو ١٩٩٧

اه وخطط تأمينها الآن وفى المستقبل

لقد احدث نشر تقرير بيت الخبرة الانجليزى « ملكونالد » والذى تناول موضوع العجز فى مياه النيل واثار ذلك على بعض نواحى التنمية قلقا لدى الكثيرين من المواطنين خصوصا فيما يتعلق بحقيقة الموقف ومدى المخاطر التى يمكن ان تتعرض لها البلاد حاليا ومستقبلا اذا ماستمرت فترة الجفاف الحالية فى الهضبة الحبشية لسنوات قادمة

وايا كانت الاراء التى ابديت فى الموضوع فإن اثارة هذه القضية على مستوى قومى قد حقق هدفا هاما بل وصحوة كان لابد منها اذ برز من خلال المناقشات اهمية المحافظة على مياه النيل باعتبارها اندر مورد بل والعنصر الاساسى فى استمرار الحياة على ارض مصر كما اتضح اهمية مشاركة المواطنين فيما قد تضطر وزارة الاشغال الى اتخاذه من اجراءات لضمان حسن استخدام هذا المورد للوفاء باحتياجات البلاد منه فى الاغراض المتعددة

ونتيجة للاسراف فى استخدام المياه بعد السد العالى فان استهلاك مصر من المياه قد وصل فى بعض السنين الى نحو ٦١ مليار م ٣ فى الوقت الذى لاتتعدى فيه حصتنا من المياه نحو ٥٥.٥ مليار م مما اضطر وزارة الاشغال الى تعويض هذا العجز عن طريق اعادة استخدام مياه الصرف والتوسع فى استخدام المياه الجوفية ومع ذلك بقيت مساحة الارض الزراعية دون تغير يذكر لان ماستقطع من الارض القديمة يكاد يتساوى او يزيد عما اضيف من الاراضى الجديدة بالرغم من الفارق الكبير فى انتاجيتهما

وقد تنبه لهذه الحقيقة مبكرا المختصون من المهندسين والزراعيين المصريين فعقدوا اول ندوة لترشيد استخدام المياه فى عام ١٩٧٤ وخرجت هذه الندوة كالمعتاد بالعديد من التوصيات والتى تهدف الى رفع كفاءة هذا المورد والمحافظة عليه تحسبا لمواجهة اخطار المستقبل

ولعل اهم التوصيات التى توصلت اليها مايلى .

- ادخال عنصر الماء فى المحاسبة الاقتصادية ووضع اسس لهذه المحاسبة
- تخفيض مساحة الارز الى نحو ٧٠٠ الف فدان لتوفير نحو ٢.٣ مليار م
- ضرورة تحقيق توافق زمنى بين حاجة المحاصيل من المياه وكمية المياه المنصرفة عند اسوان
- البدء بتنفيذ برنامج علمى لترشيد استخدام مياه الرى على المزرعة
- الاخذ بمبدأ التجميع المحصول على المسقى الواحدة بدلا من البعثرة المحصولية السائدة والتى يصعب معها تطبيق اى برنامج لترشيد استخدام مياه الرى

ولكن للاسف وبعد مرور اكثر من ثلاث عشرة سنة لم ينفذ من هذه التوصيات سوى البدء فى تنفيذ مشروع تطوير الرى على نطاق تجريبى محدود واخيرا على مستوى مناطق رائدة

وفى يناير سنة ١٩٨٥ وهى السنة التى وصل فيها نصيب مصر من مياه النيل الى حوالى ٣٥ مليار م فقط وبلغ مقدار السحب من بحيرة السد العالى نحو ١٩ مليار م وانخفض المخزون الحى الى الحد الحرج شكلت لجنة بأكاديمية البحث العلمى برئاستى وعضوية ممثلين عن الوزارات المعنية لدراسة الاجراءات اللازمة لترشيد استخدام الموارد المائية لمواجهة النقص المتوقع فى هذه الموارد من الفترة المتبقية من هذا العام المائى الحرج . وتوصلت اللجنة الى العديد من التوصيات ، ١٨ توصية ، لعلاج الموقف منها .

- تخفيض التصرفات اليومية خلف خزان اسوان بنحو ١٠ ٪ بما يؤدى الى وفر قدره ٢.٥ مليار م خلال الفترة من يناير - الحسطس من تلك السنة
- تخفيض مساحة الارز من ١.١ مليون فدان الى نحو ٩٠٠ الف فدان

مع التوسع فى زراعة الاصناف عالية الانتاج مبكرة النضج مما يوفر نحو ٢٥ ٪ من الاحتياجات المائية اى نحو ١.٩ مليار م

- ضرورة التزام المشاريع المعتمدة على الرى بالوفاء بتنفيذ ذلك على مدار ٢٤ ساعة دون الاكتفاء بالرى خلال فترة لاتزيد على ١٠ - ١٢ ساعة اذ ان ذلك يؤدى الى فقد جزء كبير من المياه يضيع ولا يستفاد منه الناء الليل وقدر الفاقد بنحو ١.٥ مليار م فى السنة .
- ضرورة احتساب سعر للمياه على اساس الشرائح بحيث تعطى الكميات الضرورية بسعر رمزى على ان يرتفع السعر كلما زاد الاستهلاك على الحد النمطى المسموح به

- كما توجه التقرير بتوصيات خاصة الى وزارات الكهرباء والصناعة والنقل النهرى والاسكان والاعلام والحكم المحلى كل فيما يخصه .. وقدرت اللجنة الوفر الممكن تحقيقه خلال الفترة من ابريل الى الحسطس فى تلك السنة نتيجة للاجراءات التى اتخذتها بنحو ٧ مليارات م وقد ابلغت هذه التوصيات للوزارات المعنية الا ان معظم هذه التوصيات لم تنفذ فيما عدا ماصرح به وزير الاشغال من ان الوزارة بدأت بتخفيض التصرفات خلف اسوان بنحو ١٠ ٪

- ثم احتل الموضوع اهميته الخاصة نتيجة نشر تقرير الاستشارى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بقلم
د. مصطفى الجبلى

ماكدونالد والذى اشتمل على كثير من الحقائق التى توصل اليها الاخصائيون المصريون مع تحوير لبعض البيانات وعرضها باسلوب مبالغ فيه

وايا كانت الاراء التى ابديت من الاطراف المختلفة فان هناك حقائق لايصح ان تغيب عن اذهاننا عند البحث عن حلول لهذه المشكلة نتلخص فى الاتى -

- ان الموارد المائية النيلية معرضة للزيادة والنقصان من سنة لاخرى حسب كمية الامطار التى تسقط فى اعالى النيل والتى لايمكن لاحد التنبؤ بها مسبقا

- انه لولا المخزون من المياه فى بحيرة السد العالى وما اتخذ من اجراءات لتخفيض التصرف اليومى لتعرضت البلاد لمخاطر فى السنين السبع الاخيرة لايعلم مداها الا الله

- ان مخزون المياه فى بحيرة السد العالى مهما زاد حجمه فى السنين عالية الايراد معرض للنقصان بل والوصول الى الحد الحرج فى السنين منخفضة الايراد مما يقتضى الاستمرار فى اتخاذ الاجراءات الضرورية لتامين المياه مهما كانت حالة الفيضان

- ان اسلوب الزراعة ونظام الرى فى الاراضى القديمة لم يتطور بعد انشاء السد العالى بالقدر الذى يواجه المتغيرات الجديدة .

- ان هناك اسرافا ملحوظا فى استخدام مياه الرى بعد السد العالى نتيجة اتاحة كميات اضافية للمزارع دون مقابل

- ان جزءا كبيرا من حصة مصر من السد العالى لم تستخدم فى توسيع قاعدة الانتاج الزراعى او زيادة التكثيف المحصولى فى الاراضى القديمة اذ بقيت مساحة الارض الزراعية ثابتة تقريبا وظل منوال الزراعة منحصرا فى زراعة محصولين فى السنة احدهما فى الشتاء والثانى فى الصيف كما كان عليه الحال منذ التعلية الاخيرة لخزان اسوان عام ١٩٣٢

- ان الفاقد فى البحر خلال فترة اقل الاحتياجات واثناء السدة الشتوية والذى كان يقدر بنحو ٦ مليارات م والان يقدر بنحو ٤ مليارات م انما يرجع الى عدم وجود محاصيل زراعية تشغل الاراضى خلال هذه الفترة والتى كانت تستفيد من هذه الكمية بدلا من ضياعها فى البحر

ولابد من الاعتراف باننا سوف نظل فى كفاح مع مياه النيل طالما بقيت مصر ونيلها بل ان هذا الكفاح سوف يزداد مع الزمن نتيجة لمحدودية الموارد المائية وزيادة الطلب عليها مستقبلا

ولمواجهة توفير الاحتياجات المائية المستقبلية فان السياسة المائية تسير فى اتجاهين متوازيين الاول استكمال المشاريع والانشاءات اللازمة لزيادة التحكم فى مياه النهر الضائعة كمشروع جونجلى ومشاريع البحيرات الاستوائية وسباحات بحر الغزال وبحر الجبل والسوباط ومشاريع قناطر إسنا وهويس نجع حمادى والتخزين فى البحيرات الشمالية وتطوير الرى وغيرها ومعظم هذه المشاريع متوسطة او طويلة المدى ولن تساهم فى حل المشكلة القائمة حاليا قبل خمس سنوات على الاقل والاتجاه الثانى هو وتعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة حاليا لمواجهة الطلب المتزايد عليها

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية